

## المحور الأول: المخاطر المصرفية، النشأة، المفهوم

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيف منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل.

### أولا : نشأة و تطور الخطر في البيئة المصرفية

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد والاقتراض، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة، أما أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع وعدم استقراره، ومن بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى زعزعت الاستقرار هي :

- الدور المتضخم للأسواق المالية.
- التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية.
- ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية أنشطتها بعيدا عن نشاطاتها الأصلية، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبلات، ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصة السوقية القائمة.

### ثانيا: مفهوم المخاطر المصرفية:

إن كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني RESCARE أي RISQUE والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدث تغيير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع، أما اصطلاحا فهو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة ، أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة ومحتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى دمار وخراب، ولتفادي هذه العواقب تلجأ المؤسسات الاقتصادية بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر ( ضمانات؛ تأمينات؛ ... الخ).

أما الخطر المصرفي أو البنكي فيمكن تعريفه بأنه احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي أن المخاطرة هي الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

### ثالثا: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي:

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها أثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداهها من بين هذه التغيرات التالي:

1. **التغيرات التنظيمية والإشرافية** : فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.

2. **عدم استقرار العوامل الخارجية** : أدى عدم استقرار أسعار الفوائد والتذبذب الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على أثر اتفاقية بروتون وودز، إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى خاصة المتعددة الجنسية منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق.

3. **المنافسة:** من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين، ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.
4. **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف إلى مخاطر العمل المصرفي، فلقد تحولت أعمال البنوك من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق والتضخم وتقلبات أسعار الفائدة.
5. **التطورات التكنولوجية:** من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعريف مخاطر العمل المصرفي وقياسه وإدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعريف مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل، إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، وإدارة النقد، إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.